الاسم واللقب: سامر سمية

المؤسسة: المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

البريد الإلكتروني: soumiasameur26@gmail.com

رقم الهاتف: 07 82 08 86 11

محور المداخلة: أهم التجارب الوطنية والدولية في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية

عنوان المداخلة: و اقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجز ائر

ملخص:

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي منظمة، كما أن التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، كلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية، الأمر الذي حتم على الجزائر مواكبة هذه التطورات من خلال العمل على عصرنة الإدارة والمنظمات وسنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر وتوضيح المعيقات التي تحول دون تطبيقها في أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: الإدارة، الإدارة الإلكترونية، الجزائر، إستراتيجية الجزائر الإلكترونية.

Abstract

The transition to electronic management is not a luxury path, but rather an inevitability imposed by global changes, so the idea of integration, participation and employment of information has become one of the determinants of success for any organization, In addition, scientific and technical progress and the continuous demand to raise the quality of outputs and ensure the safety of operations are all of the matters that called for administrative development towards electronic management. This necessitated Algeria to keep abreast of these developments by working on modernizing administration and organizations. Through this study, we will try to know the reality of applying electronic management in Algeria and clarify the obstacles that prevent their application in reality.

Key words : Management, Electronic management, Algeria, Algeria e-srategy.

مقدمة:

أدت التطورات العلمية التي شهدها العالم بعد منتصف القرن العشرين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث تحول جوهري في نمط الإدارة، والتي انتقلت من الطابع التقليدي إلى الطابع الرقمي الإلكتروني ، وبذلك فقد برزت الإدارة الإلكترونية كآلية جديدة وتوجه حديث سمحت بخلق فضاء إداري عصري يتمتع بالسرعة والدقة والاقتصاد في الجهد والتكلفة الغير متوفرة في الإدارة التقليدية، وتعود فكرة الإدارة الإلكترونية إلى سنة 1973 في الولايات المتحدة، ثم بدأت تنمو وتتطور لا سيما بعد التوسع الكبير في استخدام شبكة الانترنت حيث أصبحت الآن الكثير من المؤسسات بل الدول تداري أنشطتها المتنوعة دون الحاجة إلى استخدام الأساليب الروتينية المختلفة.

يكتسي موضوع التحول نحو الإدارة الإلكترونية أهمية بالغة على مستوى الإدارة نفسها وعلى مستوى علاقة الإدارة بالمواطنين، وما يمكن ملاحظته ونظرا لهذه الأهمية القصوى نجد حركة نشطة تسود العالم لاستثمار تقنيات الاتصالات والمعلومات لتطوير أداءها، إذ أطلقت العديد من الدول مبادرات تطبيق الإدارة الإلكترونية مما ساعدها على الانطلاق والخروج من نطاقها الجغرافي وإمكانياتها المحدودة إلى الوصول بخدماتها للمواطنين والمستفيدين في أماكن تواجدهم في المدن والأرياف في وقت قياسي على مدار الساعة، مما يترتب عليه فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني الذي ينعكس بدوره بشكل رئيسي وإيجابي على تسهيل أعمال ومصالح المواطنين.

إشكالية الدراسة: أضحى اليوم موضوع الإدارة الإلكترونية يستحوذ اهتمام العديد من الدول و المنظمات والمؤسسات على اختلاف أنشطتها الإدارية والصناعية والخدمية، وذلك لأهميتها في تطوير أداءها وتعزيز قدراتها التنافسية، إلا أن الدراسات في هذا المجال لا تزال محدودة، ومن هنا برزت الحاجة لدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استجابت الجزائر لتطبيقات الإدارة الإلكترونية؟

أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة إلى الاهتمام المتزايد بالموضوع الذي يتناوله واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وهذا بالنظر للفائدة المحققة منها من خلال تحسين للأداء وتخفيض للتكاليف والوقت اللازم لإنجاز الأعمال، وعليه فإن أهمية الدراسة تكمن فيما تقدمه الإدارة الإلكترونية من إضافات متوقعة في ميدان البحث العلمي والأكاديمي.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تقديم إطار نظري حول الإدارة الإلكترونية؛
- التعرف على مشروع الجزائر الإلكترونية 2013؛
- التعرف على واقع ونماذج لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر؛
- محاولة معرفة معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** أطروحة دكتوراه بعنوان الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق من إعداد بوزكري جيلالي سنة 2016م، تمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية: إلى أي مدى استجابت المؤسسات الجزائرية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية، وما هي التطلعات التي تسعى لتحقيقها؟

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري حول الإدارة الإلكترونية، وكذا الوقوف على التحديات التي تواجه تطبيقها في الحاضر والمستقبل، ودراسة عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وتم إسقاط الدراسة النظرية على واقع وتطلعات التطبيق في المنظمات الجزائرية، كدراسة حالة للوصول إلى صورة لما ستحدثه عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية من تغييرات على الإدارة في مختلف المنظمات، بهدف الوصول لفهم واقع الإدارة الإلكترونية في بلادنا، ولغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة قام الباحث بتصميم استبيان وزع على عينة من أفراد بالمنظمات الجزائرية، واستخدم الأدوات الإحصائية في التحليل والمناقشة وذلك بالاعتماد على SPSS.

خلصت الدراسة إلى أن المنظمات الجزائرية مازالت متأخرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية رغم وعي موظفيها بفوائد تطبيقها، وأرجع الباحث السبب في عدم تبني الإدارة الإلكترونية إلى مجموعة من المعوقات التنظيمية والإدارية، البشرية، الفنية، المعوقات المالية والأمنية التشريعية.

- **الدراسة الثانية:** ورقة بحثية بعنوان تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر: بين الأمية الإلكترونية وإشكالية التطبيق للباحث بلقاسمي مولود تركزت إشكالية الدراسة حول مفهوم الإدارة الإلكترونية وواقعها في الجزائر وإشكاليات النظرية والتطبيق؟وبناءا على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية فقد قسمت الدراسة إلى أربع محاور تناول المحور الأول مقاربة مفاهيمية للإدارة الإلكترونية أما المحور الثاني فخصص لتجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بينما تطرق في المحور الثالث إلى الإدارة الإلكترونية وفجوة النظرية والتطبيق، وعنون المحور الرابع بمستقبل الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

أشار الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية، كما أشار إلى أن الجزائر تعتمد على مجموعة النماذج والتجارب لعصرنة الإدارة الإلكترونية كبديل عصري لتطوير الخدمة العمومية، والانتقال من الأسلوب التقليدي البيروقراطي الجامد إلى الأسلوب الإلكتروني المرن والتحول نحو الخدمة العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر رهينة التفكير الإستراتيجي ووضع إستراتيجية متكاملة، وإلى أن الجزائر تعاني من أمية إلكترونية راجعة إلى طبيعة التعليم بطرق تقليدية وضعف الثقافة الإلكترونية ووجود فجوة بين النظرية والتطبيق في التجربة.

- **الدراسة الثالثة:** ورقة بحثية تحت عنوان قراءة حول تجارب تطبيق الإدارة الإلكترونية لدى منظمات الأعمال في الجزائر لخالد بن عمر-جيلالي بورزامة-يوسف بودلة، هدفت الدراسة إلى الإلمام بالإطار العام للإدارة الإلكترونية وكشف تجارب تطبيقها لدى منظمات الأعمال في الجزائر كما هدفت إلى إبراز الأثر الميداني لتطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية على عصرنة بيئة منظمات الأعمال الجزائرية وتطوير أدائهم الوظيفي، وتمثلت إشكالية الدراسة: ماهي التجارب الميدانية لتطبيق الإدارة الإلكترونية لدى منظمات الأعمال في الجزائر؟ وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة الإلكترونية بإمكانها أن تساهم في عصرنة البيئة الداخلية لمنظمات الأعمال في الجزائر من خلال تطوير كفاءة الموارد البشرية في التعامل الإلكتروني وتعزيز فرص الذكاء الاقتصادي كما يمكن أن تساهم أيضا في عصرنة بيئتها الخارجية

من خلال عصرنة سبل التواصل بين منظمات الأعمال وزبائنها وتسهيل الاندماج في مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر.

هيكل الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، ارتأينا تقسيم هاته الدراسة إلى محورين كالتالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية في الجزائر

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية مصطلحا علميا شائعا بين أدبيات الفكر الإداري المعاصر، باعتبار أنها قد شهدت استجابة واسعة وسريعة لدى الدول و منظمات الأعمال وأحدثت تطورا كبيرا في عملها الإداري، حيث تباينت رؤى الأدبيات ي صيغ تعريف الإدارة الإلكترونية.

أولا: تعريف وفوائد الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية أحد سمات تطبيق الأعمال الإلكترونية، خاصة بعد انتشار الإنترنت واستخداماتها في تغيير وتطوير أسس ومبادئ إدارة الأعمال، فقد فتحت أبوابا عديدة وبلا حدود للدخول المستمر في مجالات جديدة وإضافة مزايا عديدة والمحافظة على الميزة التنافسية والتعامل مع العولمة،وإضافة أنشطة جديدة في الأسواق الحالية والمرتقبة، والانطلاق إلى خارج الحدود[1]

-تعريف الإدارة الإلكترونية:

تأثر تعريف الإدارة الإلكترونية باستخدام تقنيات المعلومات، والمميزات التي يوفرها من حيث السرعة والدقة وتقليل استخدام الأوراق إلى أدنى حد ممكن.

-الإدارة الإلكترونية بصفة عامة هي: استغلال الإدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدبير وتحسين وتطوير العمليات الإدارية المختلفة داخل المنظمات[2].

-نمط جديد من الإدارة ترك آثاره الواسعة على المنظمات ومجالات عملها وعلى الإدارة وإستراتيجيتها ووظائفها، والواقع أن هذه التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل بالتكنولوجيات الرقمية، وإنما أيضا إلى البعد الإداري المتمثل بتطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة وأصبحت تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض والتمكين الإداري والإدارة القائمة على الفريق...إلخ[3].

---

[1] محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2012، ص19.
[2] فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، دار الكندي للنشر،الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص203.
[3] حسين مصطفى هلالى وآخرون، الإدارة الإلكترونية، دار السحاب للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 53.

-الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة شبكة الإنترنت، في جميع العمليات الإدارية الخاصة منظمة ما بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء بالمنشأة ويتضح من خلال هذا التعريف ما يلي:

1- أن الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية هو استخدام نظم وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت التي تعتبر السبب الرئيس لظهور وانتشار جميع مصطلحات الأعمال الإلكترونية.

2-أن الهدف من وراء تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمنظمات هو تحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة وفعالية الأداء بها[1].

-فوائد الإدارة الإلكترونية:

1) السرعة في إنجاز العمل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات؛
2) المساعدة في اتخاذ القرار بالتوفير الدائم للمعلومات بين يدي متخذي القرار؛
3) خفض تكاليف العمل الإداري مع رفع سوية الأداء؛
4) تجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني؛
5) معالجة البيروقراطية والرشوة؛
6) تطوير آلية العمل ومواكبة التطورات؛
7) التخطيط للمشاريع المستقبلية؛
8) تجاوز مشاكل العمل اليومية بسرعة؛
9) رفع كفاءة العاملين في الإدارة[2].

توفر الإدارة الإلكترونية فوائد كثيرة وإيجابيات عديدة للحكومة وللقطاع الخاص وللمجتمع، وذلك بهدف توصيل أفضل للخدمات وتوفير تعاملات متطورة للأعمال التجارية والصناعية والسماح للمواطنين بالقيام بأعمالهم بأنفسهم من خلال الوصول إلى المعلومات أو من خلال إدارة حكومية أكثر دقة وفاعلية[3].

ثانيا: عناصر و أنماط الإدارة الإلكترونية

-عناصر الإدارة الإلكترونية:

تتكون الإدارة الإلكترونية من ثلاثة عناصر أساسية هي عتاد الحاسوب Hardware ، البرمجيات software، وشبكة الاتصالات communication network، ويقع في قلب هذه المكونات صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية، ويوضح الشكل رقم (01) المكونات الأساسية للإدارة الإلكترونية التي ترتبط بمحور الموارد الإنسانية Brainware من العاملين في حقل المعرفة Knowledge Workers .

---

[1] محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص42.
[2] كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، الجامعة الإفتراضية الدولية في بريطانيا، 2008، ص ص38-39.
[3] مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية...إدارة بلا أوراق، دار رسلان للنشر، سوريا، 2011، ص 64.

الشكل رقم (01): عناصر الإدارة الإلكترونية

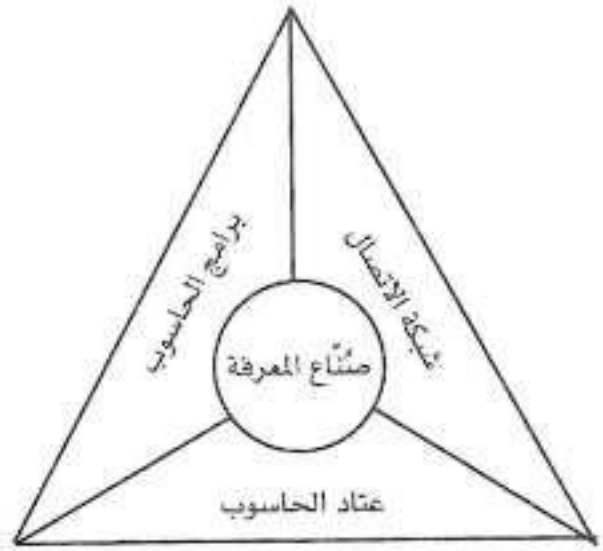

سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص25.

على أية حال، يتمثل العتاد في المكونات المادية للحاسوب ونظمه وشبكاته وملحقاته، أما البرامج فتعني الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب وهي تتوزع على فئتين رئيسيتين هما برامج النظام وبرامج التطبيقات العامة مستعرضات الويب، برامج البريد الإلكتروني، برامج الدعم الجماعي Groupware، رسوم الحاسوب، الجداول الإلكترونية Spread Sheets وقواعد البيانات Databases، أما برامج التطبيقات الخاصة فتكون بحكم طبيعتها متنوعة ومتباينة نذكر منها على سبيل المثال البرامج المحاسبية، حزم البرامج المالية، برامج التجارة الإلكترونية، برامج تخطيط موارد المنشأة Entreprise Resource Planning ، برامج إدارة المشروعات وغيرها.

فيما يخص برامج إدارة النظام فهي في الواقع أكثر تعقيدا من الناحية التقنية مقارنة بغيرها من البرامج،من هذه البرامج: نظم التشغيل Operating Systems، نظم إدارة الشبكة، مترجمات لغات البرمجة، أدوات تدقيق البرمجة، هندسة البرامج بمساعدة الحاسوب CASE.

أما الشبكات فهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترنت Intranet الإكسترانت Extranet، وشبكة الإنترنت Internet التي تمثل شبكة القيمة للمنظمة ولإدارتها الإلكترونية.

العنصر الثالث والأهم في منظومة الإدارة الإلكترونية هو صناع المعرفة Knowledge Workers من القيادات الرقمية Leaderships Digital، والمديرون والمحللون للموارد المعرفية، ورأس المال الفكري في المنظمة، ويتولى صناع المعرفة إدارة التعاضد الإستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية من جهة وتغيير طرق التفكير السائدة للوصول إلى ثقافة المعرفة.

فضلا عن ذلك فإن جوهر عمل الإدارة الإلكترونية يرتكز على فكرة تحقيق التعاضد البنيوي بين عناصر عتاد الحاسوب، والبرامج، وشبكات الاتصال، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الحوسبة والتلقائية في تدفق أنشطة وعمليات المنظمة

في الداخل والخارج وخاصة ضمان توفير الاستجابة السريعة لحوافز التغيير المتمثلة بالبيئة التنافسية Environment Competitive وظهور التحالفات وأنشطة الأعمال الكونية Business Activities & Alliances Global وانبثاق الشركات الكونية ذات البنية الشبكية The Networked Corporations[1] .

-**أنماط الإدارة الإلكترونية**: تأخذ الإدارة الإلكترونية أنماطا مختلفة وأشكالا متعددة مع طبيعة العمل لدى المنظمة بما يحقق أهدافها، ومن تلك الأنماط ما يلي[2]:

أ- **الحكومة الإلكترونية**: تعد الحكومة الإلكترونية أحد أنماط الإدارة الإلكترونية، ويقصد بها مجموعة من التطبيقات التكنولوجية التي تهدف إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت أو الهواتف بهدف تحسين توصيل الخدمات للمواطنين وزيادة التأثير الإيجابي على مجتمع الأعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفعالية.

ب- **التجارة الإلكترونية**: هي تبادل المعلومات والخدمات عبر شبكة الإنترنت لتحقيق التنمية الاقتصادية بصورة سريعة، ويمكن أن يتحقق الدفع من خلال البطاقات البنكية، وتعد التجارة الإلكترونية أول تطبيق للإدارة الإلكترونية.

ج- **التعليم الإلكتروني**: يقوم هذا النوع من التعليم على استخدام الحاسوب في تعليم الفرد من خلال برامج تدريبية مخصصة لهذا الغرض، ويمكن إجراء المحاضرات الدراسية والاختبارات التحريرية ومناقشة الرسائل العلمية عبر شبكة الإنترنت، كما يمكن الاستفادة من الدروس المجانية المنشورة على شبكة الإنترنت مثال الجامعة البريطانية المفتوحة على الموقع: www.open.ac.uk.

د- **النشر الإلكتروني**: من خلال النشر الإلكتروني يمكن متابعة الأخبار العاجلة والنشرات الاقتصادية والاجتماعية والاطلاع على آخر المؤلفات، والاستفادة من محركات البحث المتنوعة، وتحقيق سرعة الحصول علة المعلومة من مصادرها الأصلية.

المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية في الجزائر

إن التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي والذي غير ملامحه بشكل جذري، لم تكن الجزائر بمعزل عنه، الأمر الذي ألزمها الولوج لعالم المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة وذلك تحضيرا للتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية وهذا ما نتج عنه مشروع الجزائر الإلكترونية الذي تم إطلاقه سنة 2009 وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور كما سنتناول أهم تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر وأبرز المعوقات التي تحول دون تطبيقها في الجزائر.

أولا: إستراتيجية الجزائر الإلكترونية

هي إستراتيجية ترمي إلى إبراز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والتي تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم، تهدف هذه الإستراتيجية التي تتضمن خطة عمل قوية ومتماسكة إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، كما أنها تسعى إلى

---

[1] سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص ص 23-26.
[2] لمين علوطي، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، 2008، ص ص145-146.

تحسين قدرات التعليم والبحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحسين حياة المواطنين من خلال نشر استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتتمحور خطة العمل هذه إلى ثلاثة عشرا محورا، لكل محور مجموعة من الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة، مع وضع قائمة جرد لكل محور، وضبط قائمة الإجراءات اللازمة لتنفيذها، حيث حدد مدة خمس سنوات لتنفذ الخطة من 2009م إلى 2013[1]

و تتمثل هذه المحاور في[2]:

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات الحكومية؛
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنشآت التجارية؛
- وضع آليات وتدابير تشجيعية تتيح نفاذ المواطنين إلى تجهيزات وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تحفيز تطوير الاقتصاد الرقمي؛
- تعزيز البنية التحتية للاتصالات بسرعة عالية وعالية جدا؛
- تطوير الكفاءات البشرية؛
- تعزيز البحث والتنمية والابتكار؛
- تطوير الإطار القانوني التشريعي والتنظيمي الوطني؛
- الإعلام والاتصالات؛
- تعزيز التعاون الدولي؛
- آليات التقييم والمتابعة الإلكترونية؛
- التدابير التنظيمية؛
- تقدير وتقيم الوسائل المالية الضرورية.

وبالرغم من سعي الدولة لانتهاج إستراتيجية من شأنها تجسيد مجتمع معلوماتي واقتصاد رقمي وقيام وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال سنة 2009م بوضع إستراتيجية ذات أهداف نوعية محددة لتشكيل اقتصاد بديل للموارد النفطية والمتمثلة في" إستراتيجية الجزائر الإلكترونية2013" ،إلا أنها وحسب رأيي الشخصي كانت متأخرة في إطلاق هذا المشروع مقارنة ببقية دول العالم وهذا ما يشاطرني فيه الرأي الدكتور عبد الحكيم حططاش في دراسة له حول دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن سنة 2018م، فنجد مثلا ماليزيا وضعت أسس مشروعها الوطني الإلكتروني سنة 1996م وتبنته في 1997م وأطلق عليه " الممر الخارق للوسائط المتعددة" على يد رئيس وزراءها الأسبق "محمد مهاتير" وبهذا لم تتأخر ماليزيا في مواكبة التحول العالمي في مجال البنية الإلكترونية. ويمكن إرجاع أسباب التأخر في تبني هذا المشروع حتى سنة 2009م إلى الأوضاع الأمنية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد، ولكن كان بإمكان الدولة تدارك ذلك في بداية الألفيات ضمن مخططاتها التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ 2001م.

[1] بن ساسي خالد، واقع التجارة الالكترونية والإمداد في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،، المجلد12، العدد01، 2017، ص 210.
[2] حابت آمال، التجارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص 11.

بعد مرور سنتين من الانطلاق الرسمي لتنفيذ كل محاور البرنامج، لم يتم نشر أي تقرير بخصوص الإنجازات التي تم تنفيذها في هذا البرنامج، وبالتالي المشروع عرف فشلا ذريعا، وهذا بشهادة الخبراء الذين شاركوا في إعداد المشروع مثل السيد علي كحلان والسيد يونس قرار، الذين أقرا أن نسبة تنفيذ المشروع بلغت 30% فقط إلى غاية 2015م. وبالتالي يمكن القول أن المبادرة الجزائرية لم تنجح في تطبيق هذه الإستراتيجية وهو ما انعكس على ضعف تبني الإدارة الإلكترونية بالجزائر.

ثانيا: و اقع الإدارة الإلكترونية في الجز ائر

سنحاول من خلال هذه النقطة تسليط الضوء على بعض القطاعات التي تبنت الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وتحديد أهم التحديات التي تواجهها الإدارة الإلكترونية في الجزائر والتي قد تسبب في عرقلة وفشل الإدارة الإلكترونية:

- **نماذج لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجز ائر:**

هناك عدة قطاعات كانت سباقة لتبني مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، كونها من القطاعات الحساسة التي تتخبط في مختلف المشاكل والعراقيل التي سببت الكثير من المشاكل للإدارة وحتى المتعاملين معها نتيجة الطرق البدائية التي كانوا يعتمدون عليها وانتشار البيروقراطية والفساد، وحتى ارتفاع معدل الجهد والوقت والتكلفة، ومن القطاعات التي حققت تطور ملحوظ في مجال الإدارة الإلكترونية نجد[1]:

1/قطاع العدالة: بادرت وزارة العدل بإنجاز عدة مشاريع ذات بعد إستراتيجي في مجال عصرنة العدالة، تهدف أساسا إلى ترقية أداء مرفق القضاء ومواكبة عملية التحول التكنولوجي والارتقاء إلى مرحلة الخدمات الذكية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وقد تم:

- تم إنجاز وتوسيع ورفع شبكة الاتصال الإلكتروني الداخلية لقطاع العدالة إذ تم ربط كافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية بواسطة الألياف البصرية ذات التدفق العالي، كما تم العمل على رفع تدفق الشبكة العنكبوتية، بما يتناسب ومختلف الخدمات العمومية المتاحة عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومساعدي العدالة؛
- استحداث منظومة معلوماتية مركزية متكاملة للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا نشاط كافة الجهات القضائية على اختلاف درجاتها، وفق القانون رقم 03-15، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، حيث تم إنشاء المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل للسهر على إدارة وتسيير مختلف الأنظمة المعلوماتية المستحدثة؛
- إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي؛
- اعتماد تقنية السوار الإلكتروني، وهو عن آلية المراقبة الإلكترونية؛
- استحداث تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية(جلسات التحقيق والمحاكمات الوطنية والدولية)؛
- الاعتماد على نظام التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية والقضائية (CED)، مع رقمنة سجلات الحالة المدنية وأرشيف القطاع، تحديدا لمبدأ الإدارة الإلكترونية، قصد تحسين طرق حماية الوثائق، وسرعة عملية البحث؛

[1] الشيكر أيوب، الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد08، العدد01، 2019،ص ص 296-299.

- استخدام آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني، والتبليغ بواسطة الرسائل النصية القصيرة (SMS)؛
- الاعتماد على تقنية البريد الإلكتروني الداخلي لتبادل الوثائق والمراسلات الإدارية الإلكترونية؛
- اعتماد البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة في مجال تسيير الموارد البشرية، إذ يتم تحصيل المعلومات الشخصية والمهنية البيومترية الخاصة بالقضاة ومستخدمي القطاع، بواسطة تطبيقة الشخصية ويتم استغلال هذه البطاقة بواسطة تطبيقة خاصة تسمح بقراءة المعلومات المدرجة بها وتحيينها عن بعد، مع إتاحة الحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالمسار المهني، على غرار شهادة العمل، كشف الراتب، مقرر الإجازة السنوية، ممضاة إلكترونيا؛
- إتاحة العديد من الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضي تتجلى أهمها:
  - خدمات سحب السوابق العدلية القضائية، مرسوم التجنيس، وشهادة الجنسية ممضاة إلكترونيا عبر الانترنت، وكذا على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج، حيث يتم تلقي الوثيقة التي يحتاجونها دون التنقل إلى الجهة القضائية؛
  - خدمة تتبع مآل القضايا والإطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الإلكترونية؛
  - خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية؛
  - المصادقة الإلكترونية على جميع الوثائق القضائية الموجهة للاستعمال بالخارج؛
  - فتح عناوين إلكترونية (البريد الإلكتروني) على مستوى الواب بوزارة العدل بهدف تقريب العدالة من المواطن والاستفادة من الخدمات القضائية عن بعد.

2/ النظام المصرفي الجزائري: وذلك من خلال استعمال شبكة الاتصالات الإلكترونية، حيث بادت بعض المؤسسات المصرفية والمالية لتطوير الشبكات الإلكترونية للدفع والتسديد وهي منتشرة في بعض نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف على أداء خدماته، وذلك بسبب اعتماد هذه المنظمات على حلول وأنظمة مستوردة غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية، وكذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات، حيث أن هذا العامل الذي كان من الممكن أن يشجع هذه المنظمة على مواصلة العمل بهذه الوسائل (العامل أي زيادة الطلب)، ورغم ذلك فقد بادرت بعض المنظمات بإصدار بطاقات السحب مثل:

- بطاقة السحب من الصرافات الآلية (DAB) لمؤسسة البريد؛
- البطاقات المصرفية للسحب والدفع للمصارف التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائري؛

3/ قطاع التربية الوطنية: سجل قطاع التربية في الجزائر انفتاحا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كغيره من القطاعات الأخرى ولإبراز ما قام به هذا القطاع من مبادرات الخدمة الإلكترونية كمدخل لترقية ما يقدمه للطلبة، ويمكن رصد أهم هذه الخدمات على مستويين:

- مستوى التعليم النظامي: هنا تسجيل مبادرات محتشمة لا تتعدى شكل الخدمات الظرفية مثل ما يتعلق بالإعلان عن نتائج شهادة التعليم المتوسط، وشهادة البكالوريا على شبكة الهاتف النقال موبيليس أو على شبكة الانترنت؛

- مستوى التعليم عن بعد: يقدم هذا المستوى خدمات إلكترونية للطلبة الذين يتلقون دروس التعليم عبر الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (التعليم بالمراسلة)، إذ يتيح الموقع الإلكتروني الخاص بالديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد خدمات إلكترونية للمسجلين بالمركز، تتعلق بإمكانية التسجيل وسحب الاستمارة الإلكترونية، إضافة إلى التعريف بالمركز وفتح فضاء إلكتروني للاتصال به والاستعلام، مع توفير خدمات الدروس المقررة وفق المنهاج التربوي، وغيرها من الخدمات.

4/ قطاع الضرائب: باعتبارها طرف معني في القطاع المالي، باشرت إدارة الضرائب في ورشة للعصرنة على نطاق واسع إلى إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها وتحسين أدائها، وعلى هذا الصعيد، وضعت المديرية العامة للضرائب تنفيذ نظام معلوماتي ناجع كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أنن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها.

يتم توجيه استراتيجياتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات، تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة إلكترونية ترتكز على استعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال كأداة عمل وتقارب بين الإدارة الجبائية ومحيطها، تلعب هذه التكنولوجيات دورا ضروريا في هذا الانتقال.

يمثل تجسيد الإدارة الالكترونية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب رهان كبير، وفي هذا الصدد، فهي مدعوة إلى مضاعفة جهودها على نطاق واسع وإثبات فعاليتها وكفاءتها لتكون في مستوى التحديات المرفوعة[1].

5/ قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: كثيرة هي صور استغلال التكنولوجيات الحديثة في القطاع أو مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي، ويمكن إبراز أمثلة عنها وفقا ما يلي:

- الاطلاع على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا جميع الجامعات والمراكز الجامعية على المستوى الوطني، وهذا ما يقرب كل الطلبة والأساتذة وجميع المواطنين منها؛
- عمليات التسجيلات الجامعية بالوسائل الإلكترونية للطلبة الحاصلين على البكالوريا وتمنحهم الجامعة فرصة التسجيل عن طريق الانترنت بملء استمارة إلكترونية يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا في المواقع الإلكترونية؛
- الاتصال بالمكتبات الإلكترونية المركزية للجامعات بهدف السماح لكل الطلبة والأساتذة بالاستفادة من خدماتها؛
- برنامج التعليم عن بعد: قصد تخفيف نقائص التأطير من جهة، وأيضا من أجل تحسين نوعية التكوين، تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية، ثم إدخال طرائق جديدة للتكوين والتعليم تتضمن إجراءات بيداغوجية جديدة خلال المسار التكويني، لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد والذي يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاث مراحل هي: **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة استعمال التكنولوجيات المحاضرات المرئية على الخصوص قصد امتصاص الأعداد الكبيرة للمتعلمين مع تحسين لمستوى التعليم والتكوين (سياق على المدى القصير).

[1] رابحي بوعبدالله، دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية(التجربة الجزائرية أنموذجا)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد01، 2020،ص 200.

المرحلة الثانية: تشهد على الاعتماد على التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة، التي تعتمد خاصة على الواب (التعلم عبر الخط أو التعلم الإلكتروني)، وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية (سياق على المدى المتوسط).

المرحلة الثالثة: هي مرحلة التكامل، وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعلم " عن بعد" بواسطة قناة المعرفة، التي تتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي، حيث يستهدف جمهورا واسعا من المتعاملين مثل: أشخاص يريدون توسيع معارفهم، أشخاص يحتاجون لأمور متخصصة، مرضى متواجدين في المستشفيات.....إلخ، ويتركز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية والتعليم الإلكتروني، موزعة على غالبية مؤسسات التكوين، والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث [1] (ARM).

6/ قطاع الداخلية الجماعات المحلية: ضمن برنامج عصرنة الإدارة الإلكترونية، ثم إطلاق أواخر 2013 مشروع" المواطن الإلكتروني"، حيث أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وهو آلية تختصر أرشيف كل مواطن في رقم يتبعه رقم واحد مدى الحياة، يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق، يكون من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق، يكون هذا الرقم مطبوعا على بطاقة الرقم الإلكتروني التي تشمل بطاقة التعريف الوطنية بشكلها الإلكتروني بدل الدفتر العائلي، هذه البطاقة التي من شأنها أن تسمح بتخلي المواطن عن كل الملفات والأوراق في مختلف الإدارات العمومية أبرزها: الصحة، المؤسسات العمومية والمرافق العمومية.

التسجيل الإلكتروني لقوائم الحج: أطلقت تسجيلات الحج 2016 على الموقع الإلكتروني، حيث قامت وزارة الداخلية عن طريق فتح حساب على الموقع، بعدما كانت عملية التسجيل في المكاتب الخاصة بفروع تقدمها وزارة الشؤون الدينية وكذلك الجماعات المحلية للتسجيل في الحج، والهدف تسهيل عملية تسجيل سريعة من خلال فتح حساب مجاني، يقوم بتأكيد الحساب بوصول رسالة إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمسجل، تستكمل عملية التسجيل بملء استمارة معلومات على الموقع وتطبع وتقدم لمركز التسجيل.

- **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر:**

ظهرت الإدارة الالكترونية نتيجة للتطورات المتسارعة في مجال تقنيات المعلومات، ولذلك فهي تعد قيد التجارب وبالتالي فلا بد من وجود مشكلات ومعوقات تعترض سبل تطبيقها، ومن أهمها ما يلي:

- **المعوقات الإدارية:**

1- العشوائية في التخطيط وعدم الاعتماد على خطط واستراتيجيات محكمة تساعد على مواجهة التحديات والتغيرات المتسارعة في جميع المجالات واستيعاب التكنولوجيا الحديثة[2]؛
2- ضعف اهتمام الإدارة العليا بتقييم ومتابعة تطبيق الإدارة الإلكترونية؛
3- غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط المنظمة، حتى التي تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات؛
4- عدم وجود هياكل تنظيمية محددة وواضحة، وعدم تضمن تلك الهياكل للوظائف التي تغطي كافة الأنشطة بالمنظمة؛

---

[1] الشيكر أيوب، مرجع سابق، ص 299

[2] عابد عبد الله وآخرون، الإدارة الالكترونية كرهان لتفعيل أداء المرفق العام، دراسة حالة بلدية موزاية،ولاية البليدة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد06، العدد 01، 2020، ص 371.

5- عدم التدرج في تطبيق الإدارة الالكترونية؛

6- وجود فجوة كبيرة بين الإستراتيجية الطموحة التي يتم وضعها للإدارة الإلكترونية وبين آليات التنفيذ في الواقع العلمي للمبالغة في التفاؤل بمزايا الإدارة الالكترونية، وعدم مراعاة التعقيدات في العلاقات بين الوحدات التنظيمية للدولة والتي تتطلب إعادة تصميم الهياكل والعمليات؛

7- الإدارة الضعيفة لمعظم مشاريع تكنولوجيا المعلومات في القطاع الحكومي؛

8- فقدان الشفافية بمعنى أن حق المواطن ليس مضمونا للوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات وضع واتخاذ القرارات المؤسسية؛

9- ضعف الدعم السياسي من القيادات السياسية العليا لمشروع الإدارة الإلكترونية؛

10- طول الإجراءات الإدارية داخل المنظمة وخارجها، مما يوفر أو يلغي فكرة التطبيق بسبب عقبات الإجراءات الإدارية؛

11- صعوبة إيجاد التنظيم الإلكتروني لما يترتب عليه من إعادة الهيكلة للمنظمة بشكل كامل[1].

- **المعوقات السياسية والقانونية:**

1 - غياب الإرادة السياسية الفاعلة، والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي؛

2 - عدم وجود بيئة إلكترونية محمية وفق أطر قانونية، تحدد شروط التعامل الإلكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها، إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الإلكترونية، وصعوبة معرفة المتعاملين غبر الشبكات، في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل، وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية والسرية في التعاملات الإلكترونية[2].

- **المعوقات البشرية:** تتمثل فيما يلي

1- انعدام الخبرات التكنولوجية والكفاءة العالية في تقديم الخدمات؛

2- عدم كفاية التدريبات اللازمة للعاملين على الأجهزة الالكترونية؛

3- عدم تطور طرق اختيار القائمين على الأجهزة الالكترونية؛

4- ضعف طرق تقديم الخدمات التي تقوم بها الكوادر البشرية، حيث يتم تقديمها بصورة شكلية بحتة دون النظر إلى الجانب الموضوعي أساس الخدمة.

5- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي بالمنظمة؛

- **المعوقات المالية:** تتمثل فيما يلي:

1- قلة الموارد المالية للمنظمات المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية وبخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة والبرامج.

2- قلة توفير المخصصات المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق الإدارة الالكترونية؛

---

[1] ميلودي محمد، إستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر(دراسة نظرية)، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد06، العدد01، ص55.

[2] مطالي ليلى، زغلول آمنة، الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد02، العدد2018،02، ص 377.

3- تكلفة استخدام شبكة الانترنت؛

4- التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الالكترونية؛

5- جمود الإدارات المالية في المنظمات، حيث تضع ميزانيات مالية على أساس بنود محددة، مما يمنع صرف أي مبلغ لغير البنود التي تم وضعها مسبقا[1].

- **المعوقات الفنية والتقنية:** تتمثل في[2] :

1- إشكاليات في إقرار وإيجاد أنظمة الدفع الإلكتروني واستيفاء الرسوم والنفقات وغيرها؛

2- عدم وجود معايير استرشادية تساعد المنظمات الحكومية على ترجمة رؤية الوحدات المركزية في كيفية تقديم الخدمات الإلكترونية من خلال وضع أسس علمية للتطبيق، لذلك قامت بعض الدول مثل سنغافورة بإنشاء وحدات حكومية مركزة تقدم الدعم الفني والتنسيق بينهما لضمان تطبيق التنفيذ العلمي مع الاستراتيجيات؛

3- التزوير والتلاعب بالمعلومات والتخريب المقصود للشبكات؛

4- صعوبة الحفاظ على سرية المعلومات وتأمينها؛

5- الفيروسات التي تتسلل إلى الشبكات من آن لآخر؛

6- عدم وجود البنية التحتية اللازمة أو وجودها بصورة محدودة واحتياج بناءها لفترة طويلة.

خاتمة:

مازال نصيب الجزائر ضعيف جدا من حجم الإدارة الإلكترونية العالمية بحيث نجد أن تجربة الجزائر في هذا المجال لم تحقق النهضة والنتائج المرجوة فلا وجود لإدارة إلكترونية دون بنية تحتية واستراتيجيات وسياسات وطنية واضحة المعالم تغطي مسائل البناء التقني والتعليمي والتأهيلي والبناء المؤسساتي، والقانوني.

هذا دون أن ننسى المعيقات التي تعد السبب الرئيسي لفشل مشروع الإدارة الإلكترونية وتقف حائلا أمام نجاحها مما يجعل الدولة التي تسعى إلى تبني المشروع تفشل في أولى خطواتها نظرا للتحديات التي تواجهها سواء كانت مالية، بشرية، تكنولوجية أو تشريعية، لذلك لا بد من البحث عن الحلول الكفيلة للحد من هذه المعوقات أو تقليلها.

النتائج: من خلال دراستنا توصلنا للنتائج التالية:

- الإدارة الإلكترونية هي بديل لا بد منه فهو يساعد في تقديم الخدمات والممارسات الإدارية مما يحسن من سرعة الاستجابة ويزيد من مستوى الفعالية لدى الإدارات والمنظمات والحكومات أثناء تأدية خدماتها؛
- لا تزال الجزائر بعيدة الوصول إلى ركب الدول المتقدمة في مجال الإدارة الإلكترونية، إلا أنها تمتلك أرضية مناسبة تحتاج للمزيد من العمل لتبنيها.
- إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013م التي تبنتها الحكومة سنة 2009م لم تعرف النجاح المسطر والمتوقع والمرجو منها؛

---

[1] بوزكري جيلالي، الإدارة الغلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016، ص ص 128-129.

[2] ميلودي محمد، مرجع سابق، ص ص56-57.

- تواجه الإدارة الإلكترونية في الجزائر العديد من العقبات أهمها ضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وضعف الوعي بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية كأداة لتحسين جودة الخدمات.

التوصيات: يمكننا وضع التوصيات التالية:

- ضرورة توفر المتطلبات الأساسية لقيام الإدارة الإلكترونية أهمها البنية التحتية الرقمية و المعلوماتية من شبكات الاتصال والحواسيب الآلية وانتشار استخدام الانترنت وتوفير كوادر بشرية مؤهلة في هذا المجال؛
- إجراء المزيد من الدراسات المتخصصة حول تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها والعمل على إقامة دورات حول موضوع معالجة المعوقات والحد منها؛
- رفع الوعي الجماهيري وحثه على اعتماد الحداثة والتخلص من المعاملات التقليدية؛
- الإقتداء بتجارب الدول الناجحة والرائدة في هذا المجال.

المراجع:

1- محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2012.

2- فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، دار الكندي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

3- حسين مصطفى هلالى وآخرون، الإدارة الإلكترونية، دار السحاب للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2010

4- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

5- كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، الجامعة الافتراضية الدولية في بريطانيا، 2008.

6- مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية...إدارة بلا أوراق، دار رسلان للنشر، سوريا، 2011.

7- سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.

8- لمين علوطي، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، 2008.

9- بن ساسي خالد، واقع التجارة الالكترونية والإمداد في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد12، العدد01، 2017.

10- حابت آمال، التجارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2015.

11- الشيكر أيوب، الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد08، العدد01، 2019.

12- رابحي بوعبدالله، دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية(التجربة الجزائرية أنموذجا)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد01، 2020.

13- عابد عبد الله وآخرون، الإدارة الالكترونية كرهان لتفعيل أداء المرفق العام، دراسة حالة بلدية موزاية،ولاية البليدة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد06، العدد 01، 2020

14- ميلودي محمد، إستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر(دراسة نظرية)، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد06، العدد01.

15- مطالي ليلى، زغلول آمنة، الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد02، العدد02، 2018.

16- بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016.